التقرير السنوي والحسابات الختامية 2019

ATIB

مصرف السراي للتجارة والاستثمار

ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK

ATIB
مـصرف الســـراي للتـــجـارة والاســـتـثـمار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK

المحتوى

1- كلمة رئيس مجلس الإدارة
2- تاريخ المصرف
3- مجلس الإدارة والإدارة العامة
4- الهيكل التنظيمي للمصرف
5- أهم المؤشرات المالية
6- تقرير مجلس الإدارة
7- تقرير المراجعين الخارجيين
8- تقرير هيئة الرقابة الشرعية

1

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

السادة والسيدات

- أعضاء الجمعية العمومية
- مندوب مصرف ليبيا المركزي
- مندوب سوق المال الليبي
- مراجعو الحسابات

يسرني أصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أرحب بكم بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية الاعتيادية للنظر في بنود جدول الأعمال والمتعلق بنشاط المصرف ومركزه المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م. وكلي أمل أن يسلط تقرير مجلس الإدارة الضوء على نشاط مصرفكم الذي أنهى عامه الواحد والعشرين ودخل عامه الثاني والعشرين بتوفيق من الله.
لقد قام المصرف بتنفيذ جميع القرارات والتوجيهات التى أصدرتها جمعيتكم الموقرةفي اجتماعاتها السابقة.

أولاً: الإدارة
كانت إدارة المصرف خلال السنة المالية محل التقرير على النحو التالي:
- مجلس الإدارة.
- الإدارة التنفيذية:

المدير العام / المستشار / إدارة الموارد البشرية / الإدارة المالية / إدارة الشؤون الإدارية / إدارة المراجعة / إدارة الائتمان والمخاطر / إدارة العمليات المصرفية / وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال / إدارة التسويق والتواصل / إدارة الشركات / إدارة الأفراد (التجزئة) / إدارة المشاريع / إدارة تقنية المعلومات / إدارة الخزينة / إدارة الشؤون القانونية / مشروع الدفع الإلكتروني / إدارة الابتكار التقني.

ثانياً:
عقد مجلس الإدارة خلال السنة محل التقرير (4) اجتماعات أصدر من خلالها مجموعة قرارات لتنظم سير العمل وفق اللوائح والنظم المعمول بها بالمصرف .

السادة والسيدات أعضاء الجمعية:
وضع مجلس الإدارة النقاط التي تم ذكرها في تقريره التاسع عشر نصب عينيه وتم تحديد الأهداف المرحلية للمصرف لتكون على مستوى تطلعاته وقد أدى تطبيق معايير الإدارة الرشيدة والمستمر على مدى الفترة الزمنية السابقة إلى نتائج إيجابية متعددة وذلك من خلال عمل المصرف وترتيب أولوياته وأهدافه الإستراتيجية حيث قام في سنة التقرير باتخاذ القرارات التالية:
- قرار بإضافة عضو جديد بمجلس الإدارة لاستكمال النقص الموجود وفقا لما جاء بالمادة (68) من القانون رقم (46) لسنة (2012)م. بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م.
- قرار باعتماد أسعار الخدمات والرسوم الخاصة بحسابات الأفراد المطبقة بالمصرف.
- قرا بشأن شراء أرض بمدينة بنغازي لصالح فرع المصرف بالمدينة.
- قرار بالموافقة على تغيير المنظومة المصرفية والتعاقد مع شركة (TEMENOS) والشركات المرخص لها بتركيب المنظومة والمساعدة والدعم، وفق ما تم عرضه من السيد المدير العام.
- البحث عن عقار جديد ليكون مقراً رئيسياً للمصرف في مدينة طرابلس نظرا للاكتظاظ والازدحام بمنطقة قرجي.

ومن خلال ما تم طرحه نود الإفادة بأن إيرادات المصرف واضحة ، حيث بلغ إجمالي الإيرادات في 31 ديسمبر 2019م. 47,387,558 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 27,788,003 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م. كما بلغ إجمالي المصروفات في 31 ديسمبر 2019م. 28,909,665 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 20,079,576 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م. وبلغت الأرباح بعد خصم الضرائب ما قيمته 14,037,871 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 6,144,503 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م.

السيدات والسادة أعضاء الجمعية العمومية:
إن سياسة المصرف تتمثل في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوي من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والدائنين لضمان نمو النشاط، وتتم المراقبة من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة على العائد على حقوق المساهمين، وذلك باتخاذ إجراءات التحوط بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، ويتم تقدير المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للضوابط الواردة في مناشير مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون.

وفي الختام، نأمل أن نكون قد أوضحنا ملخصاً لأهم الإجراءات التي قام مجلس الإدارة باتخاذها خلال السنة المالية 2019م. ولا يسعني إلا أن أشيد بروح التعاون المستمر والفعال بين المصرف والمتعاملين معه من مؤسسات وشركات وأفراد، ونؤكد حرصنا الدائم على الاستمرار في تطوير هذه العلاقات بما يكفل تقديم أفضل الخدمات في ظل القواعد والأعراف المصرفية. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أثمن عالياً المجهودات التي تبذلها الإدارة التنفيذية والعاملين بإدارات المصرف وفروعه والتي كان لها أكبر الأثر في تحقيق هذه النتائج، متمنين التوفيق لأتيب في مسيرته ليكون مصرفاً رائداً على مستوى المصارف العاملة في ليبيا.

والسلام عليكم ورحمة الله
نعمان البوري
رئيس مجلس الإدارة

2

تاريخ المصرف

1997

تأسيس مصرف السراي للتجارة والاستثمار كمؤسسة مصرفية ليبية تحت اسم «مصرف طرابلس الأهلي».

2007

تحول المصرف إلى شركة مساهمة ليبية بإدارة جديدة وتحت اسم «مصرف السراي للتجارة والاستثمار ".

2012

تعيين مجلس إدارة ومدير عام للمصرف والتعاقد مع الشركة الاستشارية E&Y لوضع إستراتيجية جديدة.

2013

إطلاق المشاريع الإستراتيجية مثل مشروع المنظومة المصرفية الحديثة، ومشروع الهوية المؤسسية الجديدة، وتطوير بيئة الأعمال ومستوى الخدمات المقدمة في الفروع.

2014

المصرف يساهم بنسبة (10%) في شركة تداول للتقنية كشريك إستراتيجي للحلول المالية الإلكترونية.

2016

المصرف يحقق ربحاً بلغ 11.7 مليون دينار.

2017

مصرف السراي يفتتح فرعين في طرابلس وبنغازي.

2018

افتتاح مبنى الإدارة العامة بقرجي وفرع ميزران الجديد.
موافقة الجمعية العمومية على رفع رأس المال إلى 100 مليون دينار ليبي.

2019

رفع المصرف رأس ماله إلى 100,000,000 د.ل.
افتتاح المقر الرئيسي للمنطقة الشرقية

3

مجلس الإدارة والإدارة العامة

مجلس الإدارة

السيد / نعمان محمد البوري	رئيس مجلس الإدارة
السيد / عز الدين نصر بن حميدة	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد / هشام حسني بي	عضواً
السيد / سامي بن غرسة	عضواً
السيد / البوديرى شريحة	عضواً
السيد / صلاح قدمور	عضواً
السيد / بيادجو ماترانقا	عضواً
السيد / حسين الشريدي	**عضواً**

الإدارة العامة

السيد / فاروق العبيدي	المدير العام
السيد / عبد السلام ميلاد	مدير الإدارة المالية
السيد / محمد بن حليم	مديرة إدارة الابتكار التقني
السيد / المهدي عمار	مدير إدارة الائتمان
السيد / مهند المنقوش	مدير إدارة التسويق والتواصل
السيد / هشام والي	مدير إدارة الجودة والتطوير المستمر
السيد / المهدي دغيم	مدير إدارة الخزينة (المكلف)
السيد / عباس أبو راس	مدير إدارة الشركات
السيد / فاتح عريبي	مدير إدارة الشؤون الإدارية
السيد / عبد المنعم اشتيوي	مدير إدارة الشؤون القانونية
السيد / مهدي السعيدي	مدير إدارة العمليات المصرفية
السيد / المهدي عمار	مدير إدارة المخاطر
السيدة / عُلا القرقني	مديرة إدارة المراجعة (المكلفة)
السيدة / دنيا عجاج	مديرة إدارة المشاريع
السيدة / رفقة الكوت	مديرة إدارة الموارد البشرية
السيد / سامي الحساني	مدير إدارة تقنية المعلومات
السيد / أسامة النصراوي	مدير قطاع الأعمال
السيد / أحمد صنوك	مدير مشروع الدفع الإلكتروني
السيدة / ألاء النحايسي	مديرة وحدة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال

4

الهيكل التنظيمي للمصرف

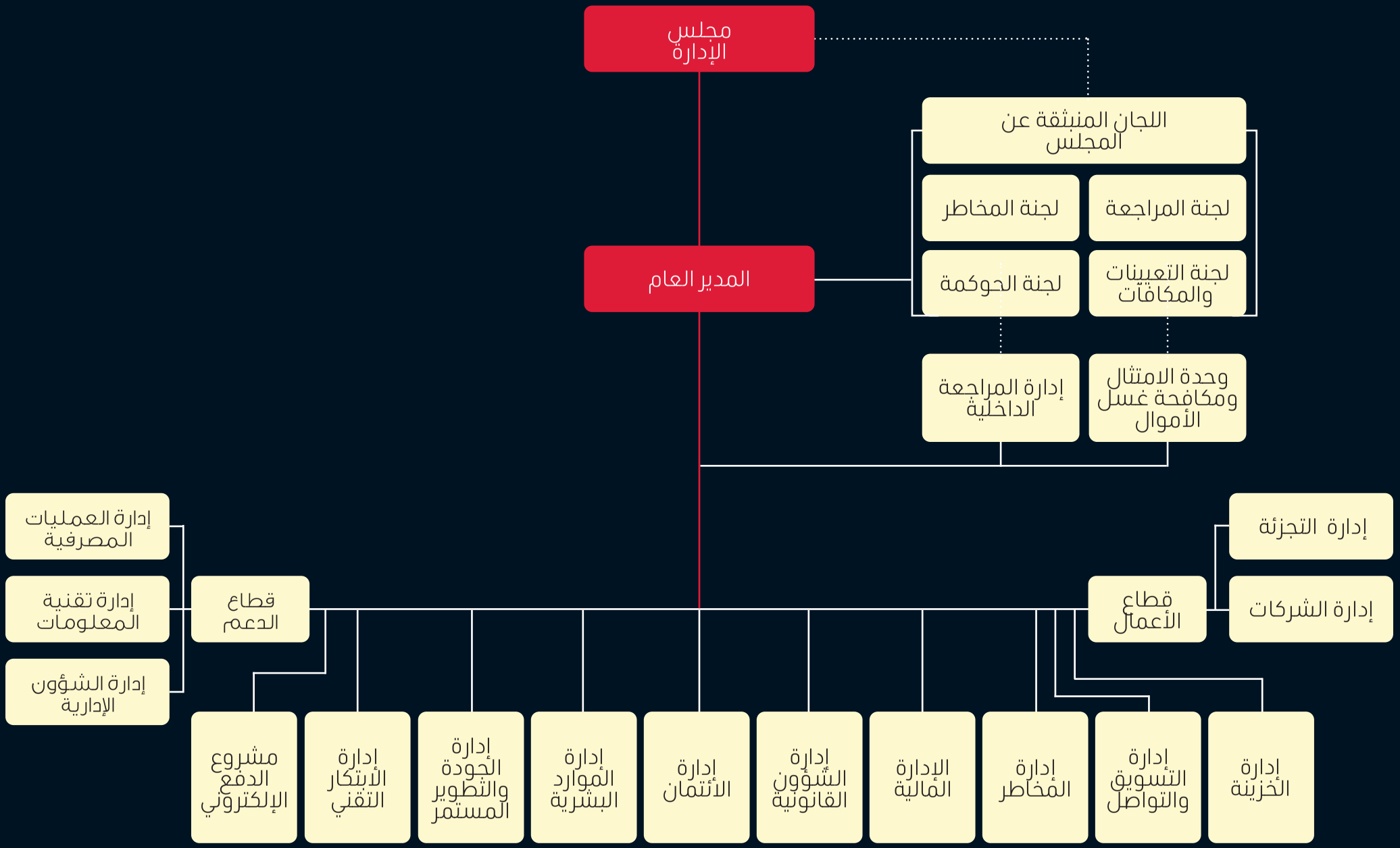
مجلس الإدارة
اللجان المنبثقة عن المجلس
لجنة المراجعة
لجنة المخاطر
لجنة التعيينات والمكافآت
لجنة الحوكمة
المدير العام
إدارة المراجعة الداخلية
وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
إدارة العمليات المصرفية
إدارة تقنية المعلومات
إدارة الشؤون الإدارية
قطاع الدعم
إدارة التجزئة
إدارة الشركات
قطاع الأعمال
مشروع الدفع الإلكتروني
إدارة الابتكار التقني
إدارة الجودة والتطوير المستمر
إدارة الموارد البشرية
إدارة الائتمان
إدارة الشؤون القانونية
الإدارة المالية
إدارة المخاطر
إدارة التسويق والتواصل
إدارة الخزينة

5

أهم المؤشرات المالية

ألف دينار ليبي	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
أرباح العمليات المصرفية	47,387	27,788
صافي نتيجة السنة	14,037	6,145
القروض والتسهيلات وتمويلات إسلامية/بالصافي	22,935	4,954
إجمالي الأصول	655,268	485,828
إجمالي الودائع	419,896	445,067
حقوق المساهمين	230,002	39,018
معدل كفاية رأس المال	%150.7	%26.5

القروض والتسهيلات والتمويلات الإسلامية/بالصافي

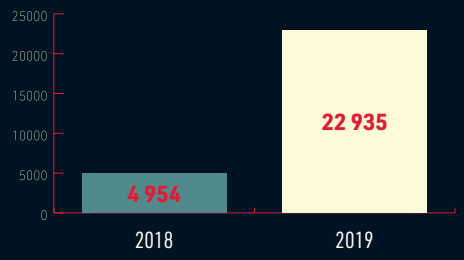

أرباح العمليات المصرفية

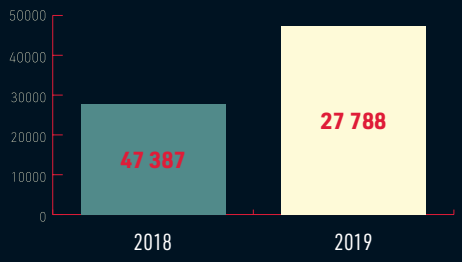

صافي نتيجة السنة

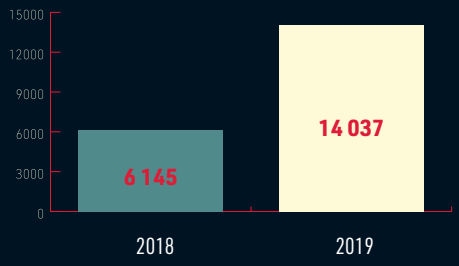

حقوق المساهمين

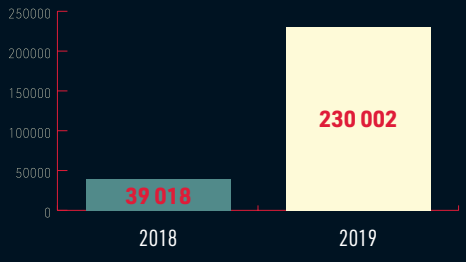

إجمالي الأصول

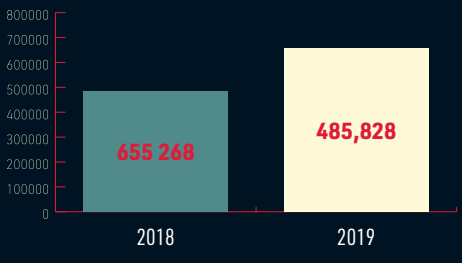

إجمالي الودائع

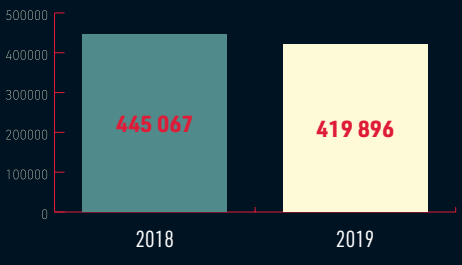

معدل كفاية رأس المال

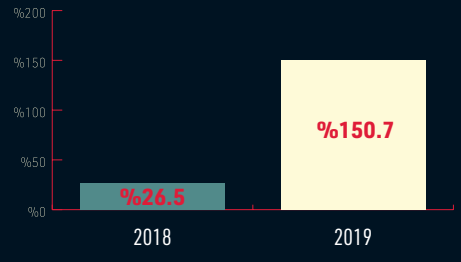

6

تقرير مجلس الإدارة

عن السنة المنتهية في 2019/12/31

السيدات والسادة:

- **أعضاء الجمعية العمومية**
- **مندوب مصرف ليبيا المركزي**
- **مندوب سوق المال الليبي**
- **مراجعو الحسابات**

بمناسبة اجتماع الجمعية العمومية لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، يتشرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالترحيب بكم وعرض التقرير السنوي الثاني والعشرين مسلطاً الضوء على نشاط المصرف ومركزه المالي خلال العام 2019م. وفقاً لما جاء بالحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2019م. وتوضيح أهم المؤشرات المتعلقة بالوضع المالي للمصرف والتي رأينا ضرورة الإشارة إليها نتيجة لقيام المصرف بأداء الأعمال المناطة به داخل القطاع المصرفي.

أولاً: رأس المال

بلغ رأس المال مع نهاية السنة المالية 2019م. ما قيمته 100,000,000 دينار ليبي والذي تم تحديده في المادة (5) من النظام الأساسي للمصرف

ثانياً: الإدارة

كانت إدارة المصرف خلال السنة المالية محل التقرير على النحو التالي:

- مجلس الادارة.
- الإدارة التنفيذية:

المدير العام - مستشار المدير العام - إدارة الموارد البشرية - إدارة الشؤون الإدارية - الإدارة المالية - إدارة الائتمان والمخاطر - إدارة المراجعة - إدارة العمليات المصرفية - وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال - إدارة تقنية المعلومات - إدارة الشؤون القانونية - قطاع الأعمال - إدارة الشركات - إدارة الأفراد (التجزئة) - إدارة الخزينة - إدارة التسويق والتواصل - إدارة المشاريع - مشروع الدفع الإلكتروني ـ إدارة الابتكار التقني.

ثالثاً: الميزانية العمومية

1 - الأصول:

بلغ إجمالي الأصول في 31 ديسمبر 2019م. 655,268,775 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 485,828,981 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م. بزيادة قدرها 169,439,794 دينار ليبي.

- **أرصدة لدى المصارف:**

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2019م. 536,224,346دينار ليبي مقارنة بمبلغ 395,309,143 في 31 ديسمبر 2018م. بزيادة قدرها 140,915,203 دينار ليبي، ويرجع ذلك إلى السمعة الطيبة التي اكتسبها المصرف ما بين المصارف العاملة بليبيا.
وتفاصيل هذا الرصيد على النحو التالي:

نقدية وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي 234,567,958 د.ل.
أرصدة لدى مصارف محلية وأجنبية 301,656,388 د.ل.

- **القروض والتسهيلات:**

بلغ إجمالي القروض والتسهيلات في 31 ديسمبر 2019م. 3,240,258 دينار ليبي (صافي) بعد طرح الفوائد المجنبة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مقارنة بمبلغ 2,719,878 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م. بنقص وقدره 1,285,840 دينار ليبي. كما بلغ إجمالي التمويلات الإسلامية 19,695,053 دينار ليبي مقارنة في 31 ديسمبر 2018 حيث كانت 2,234,540 دينار ليبي بزيادة قدرها 17,460,513 دينار ليبي ويرجع ذلك إلى رغبة الزبائن في التوجه إلى هذه التمويلات.

- **الاستثمارات المالية:**

بلغت مساهمات المصرف في بعض الشركات في 31 ديسمبر 2019م. 766,790 دينار ليبي مقارنة في 31 ديسمبر 2018م. حيث كانت 766,790 دينار وهي على النحو التالي:
شركة الروابي: 150,000.000 د.ل.
شركةتداول للتقنية: 600,000.000 د.ل.
شركة السرايا للاستشارات والخدمات: 16,790.000 د.ل.
إجمالي المساهمات: 766,790.000 د.ل.

- **الأصول الثابتة :**

بلغ رصيد الأصول الثابتة في 31 ديسمبر 2019م. مبلغاً وقدره 35,035,325 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 22,347,692 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م. بزيادة قدرها 12,687,633 دينار ليبي تمثلت هذه الزيادة في اقتناء بعض الأصول (مباني/ أثاث مكتبي/ أجهزة ومعدات/ أجهزة حاسب آلي).

2 - الخصوم:

- **الالتزامات وحقوق المساهمين:**

بلغ إجمالي هذا البند في 31 ديسمبر 2019م. مبلغاً وقدره 655,268,775 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 485,828,981 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م. كما بلغ مجموع حقوق الملكية 230,002,996 دينار ليبي مقابل 39,018,105 دينار ليبي في سنة 2018م .

- **تطور رأس مال المصرف:**

أما بخصوص رأس مال المصرف وحسب ما ورد بالنظام الأساسي فقد كان المبلغ المكتتب فيه 33,333,330 دينار ليبي حيث تم استكماله وتسديده بالكامل في بداية شهر (1) لسنة2011م..

وتتمثل حقوق المساهمين في البيان التالي:

- رأس المال المكتتب به والمدفوع 100,000,000 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 33,333,333 دينار ليبي في سنة 2018م.
- علاوة إصدار :110,280,350 دينار ليبي.
- احتياطي قانوني:740,174 دينار ليبي.
- أرباح (خسائر) متراكمة 4,944,601 دينار ليبي.
- ربح السنة:14,037,871 دينار ليبي.
- مجموع حقوق الملكية: 230,002,996 دينار ليبي.

3 - الاحتياطيات:
بلغت الاحتياطات مبلغاً وقدره 740,174 دينار ليبي، وتمشياً مع متطلبات القانون التجاري الليبي في أن تستقطع نسبة من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي القانوني، ووفقاً للقانون فإن المصرف غير ملزم باقتطاع أي مبالغ طالما أنه يحقق خسائر متراكمة.

- **صافي أرباح العام:**

بلغ إجمالي الإيرادات في 31 ديسمبر 2019م. 47,387,558 مليون مقارنة بمبلغ 27,788,003 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م. كما بلغ إجمالي المصروفات في 31 ديسمبر 2019م. 28,909,665 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 20,079,576 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م. وبلغت الأرباح بعد خصم الضرائب 14,037,871 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 6,144,503 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م.

- **الالتزامات وحقوق المساهمين:**

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2019م. مبلغاً وقدره 655,268,775 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 485,828,981 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م. وهو على النحو التالي:

- مجموع الالتزامات 425,265,779 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2019م. مقارنة بمبلغ 446,810,876 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م.
- مجموع حقوق المساهمين 230,002,996 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2019م. مقارنة بمبلغ 39,018,105 في 31 ديسمبر 2018م.

4 - المخصصات:

1 - مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2019م. 11,943,847 دينار ليبي مقارنة بـ 31 ديسمبر 2018م. حيث كان المخصص 12,197,941 دينار ليبي.

2 - مخصص بدل الإجازات :

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2019م. مبلغاً وقدره 1,059,162 دينار ليبي مقارنة بمبلغ 928,947 دينار ليبي في 31 ديسمبر 2018م

3 - مخصص مخاطر عامة:

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2019م. مبلغاً وقدره 4,309,856 دينار ليبي مقارنة بـ 31 ديسمبر 2018م. حيث كان بمبلغ 813,936 دينار ليبي، ووضع هذا المبلغ على سبيل التحوط للتقليل من أي مخاطر طارئة قد تحدث مثل قيمة الربط الضريبي وقيمة التسوية الضمانية النهائية.

رابعا: مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة خلال هذه السنة (4) اجتماعات قام من خلالها بإصدار مجموعة من القرارات التي تهدف لتنظيم سير العمل وفق اللوائح والنظم المعمول بها بالمصرف أهمها:

- قرار بإضافة عضو جديد بمجلس الإدارة.
- قرار بشأن شراء أرض في مدينة بنغازي لصالح فرع المصرف بالمدينة.
- قرار باعتماد أسعار الخدمات والرسوم الخاصة بحسابات الأفراد المطبقة بالمصرف.
- قرار بالموافقة على تغيير المنظومة المصرفية والتعاقد مع شركة (TEMENOS) والشركات المرخصة لتركيب المنظومة والمساعدة والدعم، وفق ما تم عرضه من السيد المدير العام.
- البحث عن عقار جديد ليكون مقرا رئيساً للمصرف في مدينة طرابلس نظراً للاكتظاظ والازدحام في منطقة قرجي.

- ومن خلال ما تم طرحه نود الإفادة بأن إيرادات المصرف واضحة، وتتمثل سياسة المصرف في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والدائنين لضمان نمو النشاط، وتتم المراقبة من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للعائد على حقوق المساهمين، وذلك بإتخاذ إجراءات التحوط بتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان، ويتم تقدير المخصصات على الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للضوابط الواردة في مناشير مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون.

وفي الختام، نأمل أن نكون قد أوضحنا ملخصاً لأهم البنود الواردة بالميزانية والبيان التحليلي المعد من قبل المراجعين الخارجيين، وأهم الإجراءات التي قام مجلس الإدارة باتخاذها خلال السنة المالية 2019م.

السلام عليكم
مجلس الإدارة

7

تقرير المراجعين الخارجيين

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
والخدمات المالية والإدارية المحدودة
سجل تجاري رقم ـ 38690
صندوق بريد 91873
طرابلس ـ ليبيا
هاتف: 130 44 33 21 218 00
فاكس: 372 44 33 21 218 00
www.ey.com/me

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى مساهمي مصرف السراي للتجارة والاستثمار طرابلس ـ ليبيا

الـــرأي:

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار (المصرف) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2019 أداءه المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا.

أساس الرأي:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لمراجعة القوائم المالية في ليبيا، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة:

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل أمر من الأمور المشار إليها أدناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم لمالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

1. كفاية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشر (إيضاح 5) في القوائم المالية	
أمر التدقيق الهام 1 تم اعتبار هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الإدارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل خسارة التدني. يتم تحديد مخصص التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات مصرف ليبيا المركزي. تشكل التسهيلات الائتمانية جزءاً كبيراً من أصول المصرف، وهنالك احتمالية لعدم دقة مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات أساسية غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الأحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن مراحل مختلفة وفقاً لما هو منصوص عليه في تعليمات مصرف ليبيا المركزي، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية. بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية للمصرف مبلغ 39,718,051 دينار ليبي ومخصصات التدني مبلغ 12,436,799 كما في 31 ديسمبر 2019. تم عرض سياسة مخصص التدني في السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد هذه القوائم المالية ضمن إيضاح (2-3).	**نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام** إن إجراءات التدقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم اتباع الإدارة لتعليمات مصرف ليبيا المركزي في احتساب مخصص التدني وإجراءات التحصيل ومتابعتها، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة المصرف المتبعة في احتساب المخصصات ومدى تماشيها مع السياسات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي في احتساب المخصصات على القروض غير المنتظمة على مستوى المصرف ككل وتقييم العوامل المؤثرة، فغي عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملاءة الزبائن المالية وتقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ومناقشة تلك العوامل مع الإدارة التنفيذية للتحقق من مدى كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة إلى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدها لتلك الحسابات ومدى اتباع المصرف لتعليمات الجهات الرقابية. كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الائتمانية ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمبينة في الإيضاح رقم (5).

مسؤولية الإدارة والمسؤولين بالحوكمة عن القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في ليبيا، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط.

كما إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمؤسسة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية للمصرف.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية:

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المأخوذة كلياً خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة ان المراجعة التي تجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالمراجعة وذلك لتصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المصرف على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير المراجعة إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير المراجعة، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- التواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق المراجعة وتوقيته وملاحظات المراجعة المهمة التي تتضمن أية نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية المراجعة بالإضافة إلى أية أمور أخرى.

عبد المنعم البوسيفي
طرابلس ـ ليبيا
19 يوليو 2020

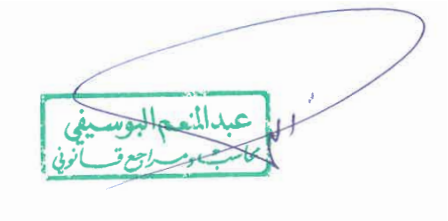

تقرير حول تدقيق البيانات المالية 13 ديسمبر 2019 لمصرف السراي للتجارة والاستثمار

الـــرأي:

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لمصرف السراي للتجارة والاستثمار «المصرف»، والتي تتكون من:

- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019.
- بيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2019 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي:

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية. نحن مستقلون عن المصرف وفقاً «لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين» الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك الأخلاقي للمحاسبين ولقد التزمنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

أمر التدقيق الهام:

إن أمر التدقيق الهام هو ذلك الأمر الذي يعتبر وفق تقديرنا المهني، أكثر أهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، تم اعتبار هذا الأمر في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنه ومن ثم فإننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأنه.

لقد قمنا بتحديد أمر التدقيق الهام التالي وحددنا تفاصيل عن كيفية معالجتنا في إطار تدقيقنا له.

تدني قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية:

إن التدني في قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية هو أحد أهم الأمور التي تؤثر على نتائج أعمال المصرف، بالإضافة إلى كونه من الأمور التي تتطلب الكثير من الاجتهاد لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني، ويتم تطبيق الاجتهاد على مدخلات عملية قياس التدني، بما فيها تقييم الضمانات واحتساب مخصص التدني على أساس العميل وعلى أساس المحفظة وتحديد تاريخ التعثر وبالتالي احتساب التدني من ذلك التاريخ. بلغ إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2019 مبلغ 19,530,046 دينار ليبي (2018: 19,276,322 دينار ليبي) وقد تم تسجيل مخصص تدني مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية في 31 ديسمبر 2019 بقيمة 11,943,847 دينار ليبي (2018: 12,197,941 دينار ليبي).

إجراءات التدقيق:

تضمنت إجراءات التدقيق الحصول على كشوفات القروض والتسهيلات الائتمانية غير العاملة وتحت المراقبة واختيار عينات لدراسة خسارة التدني بما فيها تقييم الضمانات والمخصصات اللازمة بناءً على تاريخ التعثر.

إن خسارة التدني في محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية قد تم الإفصاح عنه في إيضاح رقم (9) حول البيانات المالية.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة على البيانات المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومسؤولة عن إعداد نظام رقابة داخليّ والذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد بيانات مالية خالية من تحريفات جوهرية سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

إن الإدارة مسؤولة عند إعداد البيانات المالية عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار وكذلك الإفصاح عندما ينطبق ذلك عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي. إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقارير المالية في المصرف.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية:

إن أهداف التدقيق هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناشئةً عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً أي خطأ جوهريّ إن وجد. إن التحريفات يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريةً إذا كانت بشكل فرديّ أو جماعي ويمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ حيث إن الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة حول أمور متعددة منها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

شركة الشرق الأوسط
محاسبون قانونيون ومراجعون
عبد الرحمن عياد عمار

القوائم المالية كما هي في 2015.12.31 و والإفصاحات المتممة لها*

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019

الأصول	إيضاح	2019.12.31	2018.12.31
نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	6	234,567,958	165,582,728
أرصدة لدى مصارف أخرى	7	301,656,388	229,726,415
استثمار في شركات تابعة وزميلة	8	766,790	766,790
قروض وتسهيلات ائتمانية/ بالصافي	9	3,240,258	2,719,878
تمويلات إسلامية/ بالصافي	10	19,695,053	2,234,540
ممتلكات ومعدات /بالصافي	11	35,035,325	22,347,692
أصول غير ملموسة	12	2,350,245	3,262,802
أعمال تحت التنفيذ	13	1,539,942	3,497,791
أصول أخرى	14	56,416,816	55,690,345
مجموع الأصول		655,268,775	485,828,981
الالتزامات وحقوق المساهمين:			
الالتزامات:			
ودائع زبائن	15	381,338,079	419,576,976
مخصصات أخرى	16	5,369,018	1,742,883
التزامات أخرى	17	38,558,682	25,491,017
مجموع الالتزامات		425,265,779	446,810,876
حقوق المساهمين:			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	18	100,000,000	33,333,330
علاوة إصدار	18	110,280,350	0
احتياطي قانوني	18	740,174	740,174
أرباح (خسائر) متراكمة		4,944,601	(1,199,902)
ربح السنة		14,037,871	6,144,503
مجموع حقوق الملكية		230,002,996	39,018,105
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين		655,268,775	485,828,981
التزامات محتملة:	25	87,588,736	150,785,739

فاروق بن خميس العبيدي
المدير العام

نعمان محمد البوري
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الأصول	إيضاح	2019.12.31	2018.12.31
الإيرادات :			
إيرادات التمويلات الإسلامية	8	4,659,984	157,811
إيرادات العمولات	9	34,136,958	23,078,656
أرباح الصرف الأجنبي وإعادة التقييم العملة	10	8,590,616	4,551,536
إجمالي الدخل	11	47,387,558	27,788,003
المصروفات:	**12**		
نفقات الموظفين	13	(12,586,899)	(11,101,877)
استهلاكات وإطفاءات	14	(2,592,600)	(1,976,395)
مصاريف إدارية وعمومية		(9,990,287)	(6,178,225)
مخصص تدني القروض والتسهيلات الممنوحة		254,094	(334,526)
مخصص تمويلات إسلامية ممنوحة		(492,952)	0
مخصص تدنى أصول أخرى	15	0	(188,553)
مخصص مخاطر عامة	16	(3,501,021)	(300,000)
إجمالي المصروفات	17	(28,909,665)	(20,079,576)
صافي الربح التشغيلي قبل الضرائب		18,477,893	7,708,427
مخصص ضرائب		(4,440,022)	(1,563,924)
ربح السنة	18	14,037,871	6,144,503
حصة السهم من ربح السنة	18	1.40	1.84

فاروق بن خميس العبيدي
المدير العام

نعمان محمد البوري
رئيس مجلس الإدارة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2019	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	أرباح متراكمة	إجمالي حقوق الملكية
	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي
1 يناير 2019	33,333,330	0	740,174	4,944,601	39,018,105
زيادة في رأس المال	66,666,670	110,280,380	0	0	176,947,020
ربح السنة	0	0	0	14,037,871	14,037,871
31 ديسمبر2019	100,000,000	110,280,380	740,174	18,982,472	230,002,996
2018					
1 يناير 2018	33,333,330	0	740,174	(1,199,902)	32,873,602
ربح السنة	0	0	0	6,144,503	6,144,503
31 ديسمبر 2018	33,333,330	0	740,174	4,944,601	39,018,105

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الأصول	إيضاح	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة قبل الضرائب		18,477,892	7,708,427
تعديلات			
استهلاكات وإطفاءات	13-11	2,592,600	1,976,395
مخصص تدنى القروض والتسهيلات الائتمانية		(254,094)	334,526
مخصص تمويلات إسلامية		492,952	0
مخصص تدنى أصول أخرى		0	0
مخصص مخاطر عامة		3,501,021	300,000
التغير في الأصول والخصوم المتداولة			
الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي		(1,887,076)	(15,863,409)
قروض وتسهيلات ائتمانية		(266,286)	(383,497)
تمويلات إسلامية		(17,953,465)	0
ودائع زبائن		(38,238,897)	128,554,070
أصول أخرى		(726,471)	(48,471,112)
مخصصات أخرى		125,114	294,568
التزامات أخرى		8,627,642	9,844,008
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل		(25,509,068)	83,201,798
ضريبة الدخل		0	(1,863,924)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		(25,509,068)	81,337,874
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	11	(10,351,455)	(2,567,250)
شراء أصول غير ملموسة	12	(742,582)	(1,524,623)
أعمال تحت التنفيذ	13	(1,315,789)	(1,628,092)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(12,409,826)	(5,719,965)
الأنشطة التمويلية			
زيادة في رأس المال		66,666,670	0
علاوة إصدار		110,280,350	0
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		176,947,020	0
صافي التغير في النقد وما في حكمه		139,028,126	75,617,909
النقد وما في حكمه في بداية السنة		319,533,435	243,915,526
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	23	458,561,561	319,533,435

إيضاحات حول البيانات المالية وتشكل جزءاً منها:

1 - عـــام:

تأسس مصرف السراي للتجارة والاستثمار (شركة مساهمة ليبية) بمسماه السابق (مصرف طرابلس الأهلي) بتاريخ 1995/11/1، قبل أن يرفع رأس ماله إلى 33 مليون دينار ليبي في 6/6/2007 وجرى تغيير الاسم ليصبح مصرف السراي للتجارة والاستثمار.
تم رفع رأس المال إلى 100 مليون دينار ليبي مقسمة إلى 10 مليون سهم بقيمة اسمية 10 دينار للسهم، تم الاكتتاب فيها بالكامل خلال سنة 2019، استناداً إلى قرار الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ 25 أبريل 2018.
يمارس المصرف نشاطه من خلال إدارته العامة وسبعة فروع في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي، وفقاً لأحكام القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف، وأحكام القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري، ومن أهم نشاطات المصرف القيام بجميع أعمال المصارف التجارية والتمويلية وتشمل هذه الأعمال فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع والأمانات وتقديم الخدمات المتعلقة بالاعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل وخطابات الضمان وإصدار وإدارة أدوات الدفع والتحويلات وبطاقات الدفع وأعمال التمويلات الإسلامية وغيرها من الأغراض ذات الصلة.
يقع المقر الرئيسي للمصرف في طريق قرجي بمدينة طرابلس ـ ليبيا.
فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة

السيد / نعمان محمد البوري	رئيس مجلس الإدارة
السيد / عز الدين نصر بن حميدة	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد / هشام حسني بي	عضواً
السيد / سامي بن غرسة	عضواً
السيد / البوديرى شريحة	عضواً
السيد / صلاح قدمور	عضواً
السيد / بيادجو ماترانقا	عضواً
السيد / حسين الشريدي	عضواً

2 - أساس المحاسبة والقياس:

تم إعداد هذه البيانات وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتوافقة مع متطلبات قانون النشاط التجاري رقم 23 لسنة 2010، وقانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته.

تم استخراج البيانات المالية من السجلات المحاسبية للمصرف وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، ووفقاً لمبدأ الثبات لجميع السنوات إلا إذا ذكر خلاف ذلك.
تم اعتماد هذه البيانات لإصدارها من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه في فبراير 2020.

أ - عملة التعامل والعرض:
يتم عرض البيانات المالية بالدينار الليبي، وهي العملة الوظيفية للمصرف، تم تقريب جميع المعلومات المالية المعروضة بالدينار إلى أقرب دينار ليبيّ.

ب - استخدام التقديرات:
إن إعداد البيانات المالية المطابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب استخدام التقديرات المحاسبية الهامة، كما يتطلب من الإدارة استخدام تقديراتها المحاسبية للبنود التي تشتمل على درجة عالية من الاجتهاد، إن البنود التي تكون فيها الفرضيات والتقديرات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية تم الإفصاح عنها في الإيضاح (3).

ج - معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية المفعول من 1 يناير2020 ذات علاقة بنشاط المصرف:
-المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16): الإيجارات.
-معيار المحاسبة الدولي رقم (28) وتعديلاته: حصص في الشركات الزميلة طويلة الأجل.

د - معايير وتفسيرات وتحسينات جديدة غير سارية المفعول بعد، يتوقع أن يكون لتطبيقها أثر جوهريّ على البيانات المالية للمصرف:
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) تجميع الأعمال، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) قواعد وشروط إعداد التقارير المالية، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (17) عقود التأمين، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية.

ليس من المتوقع لأي من المعايير والتفسيرات والتحسينات الأخرى المذكورة أن يكون لها أثر جوهريّ على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 كما أن بعضها لا ينطبق على المصرف.

3 - التقديرات المحاسبية الهامة والافتراضات:

يقوم المصرف بتقديرات وافتراضات محددة مستقبلية، تقيم التقديرات والافتراضات بشكل مستمرّ بناءً على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد المصرف بأنها معقولة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات. وفيما يلي بعض التقديرات المحاسبية الهامة المعتمدة في إعداد البيانات المالية:

ممتلكات ومعدات
يقوم المصرف بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات وطريقة الاستهلاك للتحقق من كونها تعكس نمط المنافع الاقتصادية المستغلة منها وفي حال وجود اختلاف بين طريقة الاستهلاك المستخدمة ونمط المنافع الاقتصادية المستعملة يتم معالجته كتنبؤ في التقديرات في سنة التغير والسنوات اللاحقة.

قضايا
على إدارة المصرف مراجعة القضايا القانونية العالقة ومتابعة التطورات في الإجراءات القانونية وفي تاريخ كل تقرير من أجل تقييم الحاجة إلى مخصصات وإفصاحات في البيانات المالية. من بين العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار بشأن اتخاذ المخصصات هي طبيعة الدعاوى القضائية والإجراءات المتخذة وخاصةً في الفترة بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ إصدار هذه البيانات، كذلك يجب الاطلاع على رأي المستشار القانوني حول القضايا والاطلاع على قرارات إدارة المصرف.

تدني قيمة الديون
يتم تقدير مخصص تدني القروض والتسهيلات الممنوحة وفقا للضوابط الواردة في تعليمات مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون. يتم إدراج الفرق بين المبالغ التي يتم تحصيلها فعلياً في فترات مستقبلية والمبالغ المتوقعة في بيان الدخل.

4 - ملخص لأهم السياسات المحاسبية:

الإيرادات من العقود مع الزبائن:

قام المصرف بتبني تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) «الإيرادات من العقود مع الزبائن» بدءاً من 1 يناير 2018، حيث حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (18) «الإيرادات» ومحل معيار المحاسبة الدولي رقم (11) «عقود الإنشاء».
يتم الاعتراف عندما يحصل الزبون على الخدمات ويكون إما في وقت محدد أو مع مرور الوقت، حيث تبنى المعيار الدولي لإعداد التقرير المالية رقم (15) منهجاً مكوناً من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات، علماً بأن المصرف يقوم بالاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع الزبائن عند تقديم الخدمة المتعلقة بها ومن المحتمل تدفق منافع اقتصادية للمصرف وأنه يمكن قياس الإيرادات والتكاليف إذا كان ذلك ممكناً بطريقة موثوقة وفق الخطوات التالية:

أ - تحديد العقد: يعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة التنفيذ، كما يحدد العقد الشروط الخاصة بكل عقد والتي يجب الوفاء بها.

ب - تحديد التزامات الأداء في العقد: وهو وعد في العقد مع الزبون لنقل خدمة إليه.

ت - تحديد سعر المعاملة: وهو المبلغ الذي يتوقع المصرف أن يكون له الحق فيه مقابل تحويل الخدمات المتعهد بها إلى الزبون باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن طرف ثالث.

ث - توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد: وهو بالنسبة للعقود التي تحتوي على أكثر من التزام أداء واحد، حيث يقوم المصرف بتوزيع سعر المعاملة إلى أكثر من التزام أداء بمبلغ يصف المبلغ بالمقابل الذي يتوقع المصرف أن يكون الحق فيه مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

ج - الاعتراف بالإيرادات: عندما يقوم المصرف بتلبية التزامات الاداء.

التقاص:

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الاستثمار في شركات زميلة:

عندما يتوفر لدى المصرف مقدرة (وليس سيطرة) للمشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية في شركة ما يتم تصنيفها كشركة زميلة. يتم الاعتراف الأولي بالاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة ويتم لاحقاً الاعتراف بحصة الشركة من أرباح الشركة الزميلة ما بعد التملك في بيان الربح أو الخسارة.
عندما يتوفر دليل موضوعيّ على وجود تدني على الاستثمار في الشركة الزميلة يتم إجراء فحص التدني للقيمة الدفترية كما هو الحال للموجودات غير المالية الأخرى.

العملات الأجنبية:

يتم تسجيل التعاملات التي يقوم بها المصرف بعملات مختلفة عن عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يمارس المصرف نشاطاته من خلالها (عملته الوظيفية - الدينار الليبي) باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ حدوث تلك التعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد البيانات المالية ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروقات العملة الناجمة عن ذلك مباشرة في بيان الدخل. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المثبتة بالتكلفة التاريخية باستخدام السعر السائد في تاريخ حدوث تلك التعاملات بينما يتم تحويل البنود غير النقدية المثبتة بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد بتاريخ تقييم تلك الموجودات ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر التقييم كجزء من تلك القيمة العادلة.

الموجودات المالية:

تشمل القروض والذمم المدينة النقد والأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي والودائع لدى المصارف والتسهيلات والتمويلات الائتمانية كما هو ظاهر في بيان المركز المالي.
يقوم المصرف بتصنيف موجوداته المالية لأحد البنود المبينة أدناه بناءً على الغاية من الحصول على هذا الموجود ولم يقم المصرف بتصنيف أي من موجوداته المالية كموجودات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. إن السياسة المحاسبية للمصرف لكل بند من الموجودات المالية هي كما يلي:

القروض والذمم المدينة:

هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط وتنشأ أساساً عن طريق تقديم السلع والخدمات للزبائن (مثل ذمم القروض والتسهيلات الائتمانية)، وهي أيضا تتضمن أنواع أخرى من الأصول النقدية التعاقدية والتي يتم الاعتراف بها أولياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكاليف المباشرة المرتبطة بالحصول عليها، ويتم الاعتراف بها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال ناقصاً مخصص تدني القيمة، نشير إلى أنه تم وقف التعامل بالفوائد في عام 2013 بالنسبة للأفراد و2015 بالنسبة للشركات، وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.
يتم تكوين مخصص تدني القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي (مثل صعوبات مالية كبيرة من جانب الطرف المدين أو تقصير أو تأخير لفترة زمنية طويلة في الدفع) أي أن المصرف لن يكون قادراً على تحصيل كل المبالغ المستحقة بموجب ما اتفق عليه، يكون قيمة المخصص الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها للدين الذي يجرى له التدني، تظهر ذمم القروض والتسهيلات بالصافي بعد استنزال قيمة المخصص الذي يسجل في حساب مستقل ويقابله خسارة يتم قيدها ضمن المصاريف الإدارية في بيان الدخل، عند التأكد من أن الدين لن يتم تحصيله، يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية له مقابل المخصص المرتبط به. حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي فإن المصرف يقوم بتصنيف الديون من القروض والتسهيلات الائتمانية كديون تطلب اهتمام، وديون دون المستوى، وديون مشكوك في تحصيلها، وديون رديئة، وتحتسب بشأنها مخصصات بمعدلات 2%، و20%، و50%، و100% على التوالي كحد أدنى لكل فئة من الفئات المذكورة.

تدني الموجودات المالية:
يقوم المصرف بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

ممتلكات ومعدات:
يتم الاعتراف الأولي بالممتلكات والمعدات بالتكلفة والتي تشمل بالإضافة إلى تكلفة الشراء جميع التكاليف المباشرة المرتبطة بوضع الموجودات بالحالة التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله بالإضافة إلى القيمة الحالية للتكاليف المقدرة التي لا يمكن تجنبها في المستقبل مثل تفكيك وإزالة الأصل والتي يتم قيدها كمخصصات.
لا يتم استهلاك الموجودات تحت الإنشاء حتى تصبح كاملةً وجاهزةً للاستخدام. يتم احتساب الاستهلاك على جميع البنود الأخرى للممتلكات والمعدات وذلك لتخفيض قيمتها الدفترية حسب العمر الإنتاجي المقدر كما يلي:

ر.م	البيان	عدد السنوات
1	المباني	50
2	الآلات والمعدات المكتبية	7
4	سيارات نقل الركاب	5
5	أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها	4
6	الأثاث والتجهيزات المكتبية	7
7	البرامج والمنظومات	2
8	سيارات نقل البضائع	7

إن الأرباح والخسائر الناجمة عن استبعاد الممتلكات والمعدات يتم تحديدها عن طريق مقابلة قيمة مبيعات الممتلكات مع القيمة الدفترية للموجودات المباعة وقيمة إهلاكاتها المتراكمة.

موجودات غير ملموسة:
تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراة بالتكلفة.
يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد يتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدن في قيمتها في بيان الدخل.
يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
تتمثل الموجودات غير الملموسة في المصرف في برامج وأنظمة الحاسب الآلي ويتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على سنتين.

تدني الموجودات غير المالية:
تخضع الموجودات غير المالية لاختبار التدني عندما يظهر حدث أو تغير في الظروف يكون مؤشراً إلى أن قيمة الموجودات الدفترية من المحتمل أو من غير الممكن استردادها. يتم تخفيض الأصل عندما تتجاوز قيمته الدفترية قيمته القابلة للاسترداد (القيمة المستبدلة أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أيهما أعلى). يتم قيد التدني ضمن بيان الدخل.

المطلوبات المالية:
يقوم المصرف بتصنيف مطلوباته المالية بناءً على الغاية من تكوّن هذا المطلوب المالي. لا يملك المصرف مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. إن السياسات المحاسبية للمطلوبات المالية الأخرى هي كما يلي:

ذمم وأرصدة دائنة أخرى:
يتم الاعتراف الأولي بذمم وأرصدة دائنة أخرى بالقيمة العادلة وتدرج لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال، ولكن تم وقف التعامل بالفوائد في عام 2015 وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن وقف التعامل بالمعاملات الربوية.

رأس المال المكتتب به والمدفوع:
يتم تصنيف الأسهم العادية للمصرف كأدوات حقوق الملكية.

علاوة الإصدار:
تم رفع رأس مال المصرف وقد تم الاكتتاب في الأسهم المطروحة خلال العام بسعر يزيد عن القيمة الاسمية للسهم وتم اعتبار فرق السعر علاوة إصدار ضمن حقوق الملكية لدعم المركز المالي للمصرف.

منافع الموظفين:
يتم قيد مساهمة المصرف في خطة منافع الموظفين المحددة في بيان الدخل في السنة التي تخصها.

مخصص تعويض إجازات العاملين:
يقدر مخصص تعويض إجازات العاملين لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بإجازات العاملين وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالمصرف ووفقاً لقانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010.

ضريبة الدخل:
تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، بعد استنزال مخصصات الديون
وتحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة على الشركات المساهمة طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل.

المخصصات:
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات حالية (قانونية أو تعاقدية) ناشئة عن أحداث سابقة، وغالباً ما يطلب من المصرف تسوية هذا الالتزام كما يمكن تقدير قيمته بشكل موثوق.

يمثل المبلغ المعترف به كمخصص التقدير الأمثل للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي كما في تاريخ التقرير المالي آخذاً بعين الاعتبار المخاطر وعدم التأكد المحيطين بهذا الالتزام.

5 - الأدوات المالية وإدارة المخاطر:

يتعرض المصرف للمخاطر نتيجة استخدام الأدوات المالية، يبين هذا الإيضاح أهداف وسياسات وإجراءات المصرف لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياسها، بالإضافة إلى ذلك تم عرض معلومات كمية عنها خلال هذه البيانات المالية.
لا يوجد تغير جوهري في المخاطر التي يتعرض لها المصرف أو في الأهداف والسياسات والإجراءات لإدارة هذه المخاطر أو الطرق المستخدمة لقياسها ما لم يذكر خلاف ذلك.

(1) الأدوات المالية الرئيسية:
إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل المصرف والتي تنشأ عنها مخاطر هي ما يلي:
- النقد والأرصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف.
- قروض وتسهيلات ائتمانية.
- ودائع تحت الطلب/ زبائن.
- ودائع زمنية/ زبائن.

(2) فئات الأدوات المالية:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
أصول مالية		
النقد والأرصدة والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى المصارف	536,224,346	395,309,143
قروض وتسهيلات ائتمانية	3,240,258	2,719,879
تمويلات إسلامية	19,695,053	2,234,540
مجموع القروض والأرصدة المدينة	559,159,657	400,263,562
مجموع الأصول المالية بالتكلفة المطفأة	559,159,657	400,263,562
التزامات مالية		
ودائع تحت الطلب/ زبائن	381,338,079	419,576,976
ودائع زمنية/ زبائن	38,558,682	25,491,017
مجموع الالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة	419,896,761	445,067,993

(3) الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة:
إن الأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة تتضمن نقد وأرصدة ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ولدى مصارف، وقروض وتسهيلات ائتمانية، وودائع تحت الطلب زبائن، وودائع زمنية زبائن.
نظراً لطبيعة هذه البنود كأدوات مالية قصيرة الأجل فإن قيمتها الدفترية تساوي تقريباً قيمتها العادلة.

الأهداف العامة والسياسات والإجراءات:
يتم تحديد أهداف وسياسات إدارة مخاطر المصرف من قبل إدارة المصرف، حيث تتحمل إدارة المصرف المسؤولية الكاملة لتحديد وتنفيذ هذه الأهداف والسياسات، فقد تم تفويضها وإعطاءها السلطة لتصميم وعمل الإجراءات التي تضمن التنفيذ الفعال لأهداف وسياسات تمويل المصرف.

الهدف العام لإدارة المصرف هو وضع سياسات لإدارة المخاطر تؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى أقصى حد ممكن بدون التأثير على مرونة المصرف وقدرته التنافسية، وتقوم إدارة المخاطر بلعب هذا الدور بعد اعتماد السياسات المتبناة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولا عن إنشاء إطار إدارة المخاطر بالمصرف والإشراف عليها وفيما يلي تفاصيل أكثر عن تلك السياسات:

يتعرض المصرف من خلال ممارسته لنشاطاته للمخاطر التالية:

مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر حدوث خسارة مالية للمصرف نتيجة عدم مقدرة الزبون على الوفاء بالتزماته التعاقدية. يتعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر بشكل رئيسي من القروض والتسهيلات الائتمانية، ويتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل المصرف من خلال:

- السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى المصرف وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
- التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للزبائن بما يضمن فهم متطلبات الزبائنبشكل افضل ووجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء.
- صلاحيات منح الائتمان، تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.
- تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان، نرى أن يقوم المصرف باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة الى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لزبائن التجزئة والمؤسسات الصغيرة.

مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح المصرف أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار الفائدة.

يعتمد المصرف سياسةً متحفظةً في إدارة هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر، وتهدف سياسة المصرف إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

مخاطر العملات:

تنشأ مخاطر العملات عندما يدخل المصرف في تعاملات مالية بعملات غير عملته الوظيفية، يتعرض المصرف لمخاطر العملات بشكل رئيسيّ من جراء تعاملاتها بعملات أجنبية، بحيث يشكل خطراً بسبب تذبذب العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

مخاطر أسعار السوق الأخرى:

تنشأ مخاطر السوق الأخرى عندما يدخل المصرف في استثمارات في أدوات مالية لشركات أخرى ويتعرض المصرف لهذه المخاطر كونه يمتلك استثمارات في حقوق ملكية شركات أخرى.

مخاطر أسعار الفائدة:

ليس هناك خطر ناشئ من جراء تقلبات أسعار الفائدة، حيث إن القانون رقم 1 لسنة 2013 أوقف التعاملات بالفوائد اعتباراً من بداية العام 2015.

مخاطر السيولة:

يعمل المصرف بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقراره حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لأدنى مستوى ممكن.

وتقوم أيضاً سياسة المصرف في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى المصارف المراسلة تضمن سهوله وصوله إلى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث أي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المصرف يقوم المصرف بإعداد جدول الاستحقاقات بشكل دوريّ للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة إلى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية.

تقوم إدارة الخزينة بإدارة السيولة لدى المصرف في ضوء سياسة السيولة المقررة من قبل إدارة المصرف وتقوم برفع تقارير دورية للإدارة حول إداراتها للسيولة، بالإضافة إلى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارة السيولة من قبل إدارة المخاطر.

يلخص البيان أدناه توزيع المطلوبات كما في 31 ديسمبر 2019 على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق بتاريخ البيانات المالية:

البيان	أقل من شهر		من شهر إلى 3 أشهر		من 3 إلى 6 أشهر		من 6 أشهر فما فوق		المجموع		المجموع
	عملة محلية		عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	
ودائع تحت الطلب	73,368,002			147,147,769				55,128,949	10,700,104	275,644,747	286.344,851
ودائع زمنية لأجل								3,487,642	0	3,487,642	3,487,642
تأمينات نقدية مستلمة			85,150,908	6,263,652					85,150,908	6,263,652	91,414,560
مخصصات أخرى								22,151,758	0	22,151,758	22,151,758
مطلوبات أخرى											18,944,138
أرصدة غير مطالب بها								690,597	469	690,597	691,066
صكوك مصدقة										17,403,390	17,403,390
مدفوعات أخرى								175,111	404,042	175,111	579,153
أرباح غير منتظمة								162,089	0	162,089	162,089
رواتب معلقة								108,440	0	180,440	108,440

1. الودائع تحت الطلب: تضم حسابات أفراد وشركات بالعملة المحلية والأجنبية مجموعها 286,344,851 دينار ليبي تتضمن:
- مجموع حسابات جارية للأفراد والشركات بالعملة المحلية = 275,644,747 د.ل.
- مجموع حسابات جارية للأفراد والشركات بالعملة الأجنبية = 10,700,104 د.ل.
- أكثر من 6 أشهر، تم احتساب 20% كفائض احتياطي قانوني من مجموع حسابات جارية لأفراد والشركات بالعملة المحلية = 55,128,949 د.ل.
- من شهر إلى 3 أشهر، تم احتساب 80% من حسابات جارية للشركات بالعملة المحلية = 147,147,796 د.ل.
- أقل من شهر، تم احتساب 80% من حسابات جارية للأفراد بالعملة المحلية = 73,368,002 د.ل.

1. ودائع زمنية: تضم حسابات التوفير.
2. تأمينات النقدية: تشمل غطاء إيداعات وإيداعات أخرى.
3. مخصصات: تشمل جميع المخصصات بالإضافة إلى فوائد المجنبة = 22,151,758 د.ل.
4. مطلوبات أخرى: تشمل كل من: أرصدة غير مطالب بها، وشيكات مصدقة، ومدفوعات أخرى، وأرباح غير منتظمة، ورواتب معلقة.

6 - نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
نقد في الصندوق	74,154,060	42,909,370
نقد لدى مصرف ليبيا المركزي	160,413,898	122,673,358
	234,567,958	165,582,728

7 - أرصدة لدى مصارف أخرى:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
مصارف محلية (إيضاح 7-1)	174,676,393	40,712,445
مصارف أجنبية	98,733,723	130,400,564
حسابات الضمانات النقدية	19,205,064	43,990,285
ودائع لدى مصارف خارجية	9,041,208	14,623,121
	301,656,388	229,726,415

1.7 - مصارف محلية:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
عملات محلية	155,866,571	33,261,918
عملات أجنبية	18,809,822	7,450,527
	174,676,393	40,712,445

8- استثمار في شركات زميلة وتابعة:

	الدولة	الكيان القانوني	طبيعة النشاط	الرصيد 2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
شركة روابي للإنتاج الزراعي والحيواني / شركة زميلة	ليبيا	مساهمة	استثمار زراعي	150,000	150,000
شركة تداول لتقنية المعلومات (إيضاح رقم 1-8) / شركة زميلة	ليبيا	مساهمة	خدمات الكترونية	600,000	600,000
شركة السرايا للاستشارات والخدمات (إيضاح رقم 1-8)/ شركة تابعة	تونس	ذات مسؤولية محدودة	خدمات استشارية	16,790	16,790
				766,790	766,790

1.8 - أطراف ذات علاقة:

الاسم	طبيعة الطرف ذو علاقة	طبيعة التعاملات	حجم التعامل 2019.12.31 دينار ليبي	حجم التعامل 2018.12.31 دينار ليبي	قيمة الاستثمار 2019.12.31 دينار ليبي	قيمة الاستثمار 2018.12.31 دينار ليبي
شركة تداول لتقنية المعلومات	مساهمة المصرف	خدمات تسويقية	10,486,299	2,000,213	600,000	600,000
شركة السرايا للاستشارات والخدمات	مساهمة المصرف	خدمات استشارية	0	0	16,790	16,790
			10,486,299	2,000,213	616,790	616,790

9 - قروض وتسهيلات ائتمانية:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
سحب على المكشوف	17,672,458	17,740,661
قروض تجارية	791,549	797,358
قروض اجتماعية	1,066,039	738,303
مجموع قروض وتسهيلات ائتمانية	19,530,046	19,276,322
فوائد مجنبة (معلقة)	(4,345,941)	(4,358,503)
مخصص تدني القروض والتسهيلات الائتمانية (إيضاح رقم 1-9)	(11,943,847)	(12,197,941)
	3,240,258	2,719,878

1.9 - حركة مخصص تدنى قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية خلال سنة 2019:

	2019.01.01 دينار ليبي	إعادة تصنيف خلال السنة دينار ليبي	تسديدات قروض خلال السنة دينار ليبي	2019.12.31 دينار ليبي
مخصص - حسابات جارية مدينة أفراد	2,108,648	0	(5,902)	2,102,747
مخصص - قروض تجارية	288,803	0	(5,810)	282,994
مخصص عام - قروض الشركات	361,362	(94,982)	0	266,380
مخصص - حسابات جارية مدينة مؤسسات	8,594,824	0	(25,962)	8,568,860
مخصص - قروض اجتماعية	627,252	0	(28,537)	598,717
مخصص عام - قروض الأفراد	217,052	(92,901)	0	124,149
	12,197,941	(187,883)	(66,211)	11,943,847

10 - تمويلات بأدوات إسلامية:

	2019.12.31	2018.12.31
	دينار ليبي	دينار ليبي
مرابحة	17,077,374	2,234,540
إجارة	2,106,707	0
مضاربة	1,003,924	0
مجموع التمويلات الإسلامية	20,188,005	2,234,540
مخصص تمويلات إسلامية/ إيضاح (1-10)	(492,952)	0
	19,695,053	2,234,540

1.10 - حركة مخصص التمويلات الإسلامية سنة 2019:

	2019.01.01	إعادة تصنيف خلال السنة	تسديدات تمويلات خلال السنة	2019.12.31
	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي
مخصص ـ مرابحة 1%	0	51,067	0	51,067
مخصص عام ـ تمويلات إسلامية 2%	0	441,885	0	441,885
	0	492,952	0	492,952

11 - ممتلكات ومعدات:

البيان	أراضٍ	مبانٍ	أثاث مكتبي	آلات ومعدات مكتبية	سيارات	اجهزة حاسوب	المجموع
تكلفة الأصول:	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي	دينار ليبي
كما في 1 يناير 2018	9,262,657	8,699,598	1,442,597	1,852,485	372,842	1,310,902	23,208,081
إضافات خلال 2018	0	1,144,822	376,312	556,856	57,822	131,135	2,566,947
كما في 31 ديسمبر 2018	9,262,657	10,411,420	1,818,909	2,409,342	430,664	1,422,137	25,775,129
إضافات خلال 2019	3,273,638	8,144,230	206,598	1,776,783	0	223,844	13,625,093
كما في 31 ديسمبر 2019	592,635,21	18,555,650	2,025,507	4,186,125	430,664	1,665,981	39,400,222
الإهلاك المتراكم:							
كما في 1 يناير 2018	0	538,720	386,616	409,306	341,497	991,265	2,667,404
الإهلاك خلال 2018	0	113,660	111,554	287,128	21,714	225,975	760,031
كما في 31 ديسمبر 2018	0	652,380	498,170	696,434	363,211	1,217,240	3,427,435
الإهلاك خلال 2019	0	242,434	158,958	404,727	19,925	111,873	937,462
كما في 31 ديسمبر 2019	0	894,814	657,128	1,000,706	383,136	1,329,113	4,364,897

صافي القيمة الدفترية:							
كما في 1 يناير 2018	9,262,657	8,427,878	1,055,981	1,443,179	31,345	319,434	20,540,474
كما في 31 ديسمبر 2018	9,262,657	9,759,040	1,320,739	1,712,908	67,453	224,897	22,347,692
كما في 31 ديسمبر 2019	12,536,295	17,306,599	1,368,379	3,085,419	47,528	336,868	35,035,325

12 - أصول غير ملموسة (برمجيات):

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
كما في 1 يناير	5,582,823	4,056,200
إضافات خلال العام	742,582	1,524,623
	6,325,405	5,582,823
الإطفاءات كما في 31 ديسمبر	(3,975,160)	(2,320,021)
	2,350,245	3,262,802

13 - أعمال تحت التنفيذ:

قيمة مبان وبرمجيات تحت التنفيذ.

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
كما في 1 يناير	3,497,791	1,869,699
إضافات خلال العام	1,315,789	1,628,092
أعمال منتهية تم رسملتها خلال العام	3,273,638))	0
	1,539,942	3,497,791

14 - أصول أخرى:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
رسوم شراء نقد أجنبي ـ اعتمادات	31,564,878	48,090,652
ضمانات كهرباء وهاتف	2,941,101	2,929,973
صكوك مقاصة معلقة	2,042,968	1,839,395
إيرادات مستحقة	602,215	857,477
مصاريف قضائية	145,590	145,590
مخزون قرطاسية وبطاقات	958,153	339,518
بضاعة بالطريق	17,666,260	1, 391,000
أخرى	495,651	285,296
	56,416,816	55,878,898
مخصص تدنى أصول أخرى	0	(188,553)
	56,416,816	55,690,345

15 - ودائع زبائن:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
ودائع تحت الطلب/ إيضاح (1-15)	286,344,851	232,352,776
ودائع لأجل / توفير	3,487,642	4,128,592
تأمينات نقدية مستلمة/ إيضاح (2-15)	91,414,560	182,571,674
أخرى	91,026	523,934
	381,338,079	419,576,976

1.15 - ودائع تحت الطلب زبائن:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
ودائع تحت الطلب/ مؤسسات	191,696,964	142,626,732
ودائع تحت الطلب/ أفراد	94,647,887	89,726,044
	286,344,851	232,352,776

2.15 - تأمينات نقدية مستلمة:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
تأمينات اعتمادات مستندية	90,371,338	182,031,599
تأمينات خطابات ضمان	529,768	26,621
تأمينات نقدية مستلمة مقابل اعتمادات صندوق التشغيل	513,454	513,454
	91,414,560	182,571,674

16 - مخصصات أخرى:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
مخصص مخاطر عامة/ إيضاح (1-16)	4,309,856	813,936
مخصص إجازات/ إيضاح (1-16)	1,059,162	928,947
	5,369,018	1,742,883

1.16 - حركة المخصصات الأخرى:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
رصيد 1 يناير	813,936	808,140	928,947	640,175
المكون خلال السنة	3,495,920	300,000	317,371	306,581
المدفوع خلال السنة	0	(294,204)	(187,156)	(17,809)
	4,309,856	813,936	1,059,162	928,947

*مخصص المخاطر العامة: وضع على سبيل التحوط للتقليل من مخاطر أي طارئ قد يحدث دون أن يكون ضمن المتوقع مثل قيمة الربط الضريبي النهائي وقيمة التسوية الضمانية النهائية وغيرها.

17 - التزامات أخرى:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
أوامر دفع (صكوك وحوالات)	19,715,484	11,406,526
مصروفات مستحقة	6,037,921	4,809,205
ضرائب	4,462,226	1,572,381
دائنون مختلفون	489,563	623,374
مدفوعات ماستركارد	3,455,007	4,008,460
توزيعات أرباح معلقة	502,414	502,414
عمولات مستلمة مقدماً	1,696,447	1,264,635
التزامات أخرى	2,208,619	1,182,398
	38,558,682	25,491,017

18 - رأس المال والاحتياطي القانوني:

رأس المال:

رفع المصرف رأس ماله خلال العام إلى 100 مليون دينار ليبي استناداً إلى قرار الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 25 أبريل 2018 (وقد تمت إجراءات الاكتتاب بتاريخ 5 يناير 2019)، أسهم رأس المال مقسمة إلى 10,000,000 ألف سهم، بقيمة اسمية تبلغ 10 دينار للسهم الواحد، وأسهم رأس المال أسهم عادية.

علاوة الإصدار:

في إطار عملية رفع رأس المال فقد قررت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 25 أبريل 2018، بأن يتم بيع الأسهم المطروحة للاكتتاب، للمساهمين القدامى بمبلغ 20 دينار منها 10 دينار علاوة إصدار وأن يتم بيع الأسهم المطروحة للاكتتاب للمساهمين الجدد بمبلغ 30 دينار منها 20 دينار علاوة إصدار.

الاحتياطي القانوني:

تمشياً مع متطلبات النظام الأساسي للمصرف فإنه يتطلب اقتطاع نسبة 25% من الأرباح السنوية الصافية تضاف لحساب الاحتياطي القانوني إلى أن يبلغ الاحتياطي القانوني نصف رأس المال المدفوع، بعد ذلك يتم اقتطاع نسبة 10% على الأقل من الأرباح السنوية الصافية تضاف لحساب الاحتياطي القانوني إلى أن يتساوى مع رأس المال المدفوع.

19 - إيرادات التمويلات الإسلامية:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
إيرادات مساومة	2,641,405	0
إيرادات مرابحة	1,326,198	157,811
إيرادات إجارة	517,984	0
إيرادات مضاربة	174,397	0
	4,659,984	157,811

20 - إيرادات العمولات:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
عمولات - إيضاح رقم (1-20)	33,086,736	22,982,586
عمولات أخرى	1,050,222	96,070
	34,136,958	23,078,656

1.20 - عمولات:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
اعتمادات مستندية	14,965,373	15,584,473
خطابات ضمان	87,100	34,571
عمولة حوالات	1,560,076	876,068
عمولة ماستر كارد	229,474	78,134
عمولة حسابات جارية	6,247,067	2,000,950
عمولة مستندات برسم التحصيل	1,575,285	41,824
عمولة خدمات استشارية	928,972	0
عمولة الباقة الفضية	1,366,739	0
عمولة نقاط البيع	2,337,667	1,939,401
عمولة تطبيق أتيب	310,907	104,977
عمولة بطاقات محلية	2,782,178	1,168,086
عمولات أخرى	695,898	1,154,102
	33,086,736	22,982,586

21 - نفقات الموظفين:

	2019.12.31 دينار ليبي	2018.12.31 دينار ليبي
الرواتب	7,781,677	6,280,957
المكافآت والعلاوات	3,243,828	3,653,492
ضمان اجتماعي	840,288	616,876
تكاليف تدريب الموظفين	208,258	54,027
النفقات الطبية للموظفين	195,477	189,944
مصاريف مخصص إجازات الموظفين	317,371	306,581
	12,586,899	11,101,877

22 - مصاريف إدارية وعمومية:

2019.12.31 دينار ليبي		2018.12.31 دينار ليبي
2,422,948	مصاريف تقنية المعلومات والاتصالات	1,577,160
1,307,781	ضرائب ورسوم	0
821,095	سفر وتنقلات	734,782
358,167	صندوق ضمان المودعين	250,000
618,770	نظافة وصيانة	608,100
1,082,275	مستشارون ومدققو الحسابات	619,636
671,512	إيجارات مقار فروع	614,264
627,090	تسويق وإعلان	342,854
428,110	أمن وحماية	208,500
324,528	اشتراكات	168,895
66,763	قرطاسية	71,810
224,886	تأمين	232,835
23,158	سويفت	26,156
145,162	أتعاب قانونية	14,832
666,757	مصاريف بطاقات ماستر كارد	484,148
201,284	مصروفات أخرى	224,253
9,990,287		6,178,225

23 - النقد وما في حكمه كما في بيان التدفقات النقدية:

2019.12.31 دينار ليبي		2018.12.31 دينار ليبي
234,567,958	نقد وأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي	165,582,728
(77,662,785)	احتياطي إلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي	(75,775,708)
301,656,388	أرصدة لدى مصارف أخرى	229,726,415
458,561,561		319,533,435

24 - حصة السهم من صافي ربح السنة العائد لمساهمي المصرف:

2019.12.31 دينار ليبي		2018.12.31 دينار ليبي
14,037,871	صافي الربح العائد لمساهمي المصرف/ دينار	6,144,503
10,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية/ سهم	3,333,333
دينار1.40	حصة السهم الأساسية والمخفضة من صافي ربح السنة	دينار1.84

25 - الالتزامات المحتملة:

2019.12.31 دينار ليبي		2018.12.31 دينار ليبي
712,664	خطابات ضمان محلية	26,621
86,876,072	اعتمادات مستندية خارجية	150,759,118
87,588,736		150,785,739

26 - القضايا:

هناك دعاوى مقامة ضد المصرف لاتزال تحت التداول وبحسب محامي المصرف والإدارة القانونية إنه من غير المتوقع أن تكون هناك مطالبات مهمة نتيجة هذه الدعاوى.
كما أن هناك دعاوى مقامة من قبل المصرف على الغير، وبحسب محامي المصرف و الإدارة القانونية إنه من المتوقع أن يكون فيها أحكام لصالح المصرف بنسب تتراوح بين 70% إلى80%.

27 - تقرير المتطلبات القانونية:

1 - يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية (آلية) منتظمة، وفقاً لمتطلبات القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.
2 -تم الاطلاع على بيان التزامات مجلس الإدارة المشار إليه في المادة 183 من القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.

28 - إعادة التبويب:

تم إعادة تبويب بعض أرقام بيانات سنة 2018 لأغراض المقارنة مع بيانات سنة 2019 وإن عملية إعادة التبويب هذه لا يوجد لها أثر على نتيجة النشاط أو حقوق الملكية.

8

تقرير هيئة
الرقابة الشرعية

ATIB

تقرير هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار
عن السنة المالية المنتهية 31. 12. 2019

التاريخ: .. / .. / 1442 هـ
الموافق: ١٠ / ١٠ / 2021 م
الإشاري: ت. 2/ 2021

السادة: المساهمون بمصرف السراي للتجارة والاستثمار.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تأسيساً على القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، والقانون رقم (46) لسنة 2012م وما تضمنه بشأن ضوابط ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية، والنظام الأساسي المعدل للمصرف، وقرار الجمعية العمومية بشأن اعتماد قرار تشكيل هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف، فإنه يطيب للهيئة أن تعرض لحضراتكم تقريرها التالي:

أولا : اجتماعات الهيئة

اجتمعت الهيئة خلال السنة محل التقرير أحد عشر اجتماعاً، ويُعد عدد اجتماعات الهيئة مواكباً للمتطلبات المرحلة التشغيلية لتقديم نشاط الصيرفة الإسلامية بالمصرف.

ثانيا: نشاط الصيرفة الاسلامية بالمصرف.

تعلمكم الهيئة بأن النشاط الأصلي للمصرف هو مصرف تقليدي (تجاري)، وأنه يمارس نشاط الصيرفة الإسلامية كنشاط مكمل لنشاطه الأصلي وليس بديلاً عنه، وأنه يقدم نشاط الصيرفة من خلال فرعه الإسلامي بمدينة طرابلس ومركز نماء تمويل .

ثالثاً: أعمال الهيئة

قامت الهيئة خلال الفترة بالعديد من الأعمال التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- اعداد اللائحة الداخلية لعمل هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف.
2- المساهمة في تعديل النظام الأساسي للمصرف وذلك بإضافة فصل خاص بالصيرفة الاسلامية .
3- مراجعة واعتماد نماذج العقود للعمليات والخدمات المصرفية المقرر استخدامها بالمصرف، والعقود التي تم تجهيزها واعتمادها هي:
   - نموذج عقد الأستصناع تم اعتماده في الإجتماع الثاني لسنة 2019.
   - نموذج عقد المشاركة المتناقصة تم اعتماده في الإجتماع السابع لسنة 2019
4- أصدرت الهيئة مجموعة من الفتاوى الشرعية؛ ردًّا على الأسئلة والقضايا الواردة إليها من إدارة المصرف، وفي مقابل ذلك أبدت إدارة المصرف تجاوباً في الأخذ بتلك الفتاوى، والعمل بمقتضى ما جاء فيها.
5- اجتمعت الهيئة مع الإدارة التنفيذية اجتماعاً واحداً .
6- اطلعت الهيئة على تقرير إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي عن السنة محل التقرير.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار :

1. د. جمعة الزريقي	2. أ. مجدي الامين	3. أ. أيمن الكبير	4. أ. محمد مسعود

7- اطلعت الهيئة على ا لقوائم المالية الختامية للشركة عن السنة المالية 2019/12/31م.

رابعاً: ملاحظات ومتطلبات الهيئة:

- الالتزام بمتطلبات المعيار رقم (9) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي والمتعلق بالقوائم المالية والحسابات التي يجب أن يُعدها المصرف عند تقديم نشاط مصرفي إسلامي كجزء من نشاطه التقليدي.
- الالتزام باحتساب نسبة أصول النشاط المصرفي الإسلامي إلى مجموع أصول النشاط المصرفي التقليدي بالمصرف، وكذلك نسبة صافي دخل النشاط المصرفي الإسلامي إلى صافي الدخل المصرفي التقليدي.
- الالتزام باستقرار شغل وظيفة المراجع والمدقق الشرعي بالمصرف حيث تكرر شغوره ولفترات زمنية طويلة.

الهيئة إذ تؤكد على أهمية معالجة الملاحظات السابق ذكرها، فإنها تعلمكم بأن هذه المتطلبات تساعد الهيئة والمصرف لتقديم خدمات وعمليات مصرفية إسلامية تحقق السلامة الشرعية.

رأي الهيئة

بعد أن مكنت إدارة المصرف الهيئة من الاطلاع على الدفاتر والسجلات التي طلبتها وحصلت على البيانات اللازمة لتمكينها من القيام بواجب الرقابة على نشاطها المنفذ خلال السنة المالية محل التقرير:

فإن اللجنة تؤكد بأن ما تم اطلاعها عليه تم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

كما تؤكد الهيئة أن مسؤوليتها تنحصر في إبداء الرأي المستقل بالاعتماد على مراقبتها لعمليات المصرف المتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية وفي إعداد تقرير لكم، أما مسؤولية تنفيذ أعمال الصيرفة الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية تقع على إدارة المصرف.

والهيئة إذ تثمن الجهد المبذول من قبل إدارة المصرف لتقديم خدمات مصرفية تتوافق والسلامة الشرعية، فإنها تذكر جميع المساهمين بتقوى الله تعالى وتسأله جلت قدرته بأن يكتب لنا ولكم التوفيق والسداد.

والله تعالى أعلى وأعلم

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والاستثمار

ATIB
مصرف السراي للتجارة والاستثمار
ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK
هيئة الرقابة الشرعية

ر.م	الاسم	الصفة	التوقيع
1	د. جمعة محمود الزريقي	رئيس الهيئة	
2	1. مجدي أحمد الأمين	نائب الرئيس	
3	1. أيمن أحمد الكبير	عضو الهيئة	
4	1. محمد مسعود رجب	عضو الهيئة	

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمصرف السراي للتجارة والإستثمار :

1. د. جمعة الزريقي .2. أ. مجدي الامين .3. أ. أيمن الكبير .4. أ. محمد مسعود

ATIB

مـصرف الســـراي للتـــجـارة والاســـتـــثـمـار

ASSARAY TRADE AND INVESTMENT BANK